أمين عام «أوبيك»: هجوم «أرامكو» لا يستوجب الذعر ولا اجتماعاً عاجلاً

20٪ قفزة في أسعار النفط.. الأكبر منذ حرب الخليج

وكالات: صعدت أسعار النفط نحو 20٪ خلال جلسة امس، إذ سجل خام برنت أكبر مكسب خلال الجلسة منذ حرب الخليج في 1991، بعدما أدى هجوم على منشأتي نفط في السعودية السبت الماضي إلى تقليص إنتاج المملكة للنصف.

ونزلت الأسعار من ذروتها بعد أن سمح الرئيس الأميركي دونالد ترامب باستخدام المخزون الاستراتيجي لبلاده لضمان استقرار الإمدادات.

وقفزت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت ما يصل إلى 19,5٪ إلى 71,95 دولارا للبرميل، مسجلا أكبر مكسب خلال التعاملات اليومية منذ 14 يناير 1991. وخلال الجلسة بلغ العقد 65,77 دولارا للبرميل بزيادة 5,55 دولارات أو 8,4٪.

وقفزت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي بما يصل إلى 15,5٪ إلى 63,34 دولارا للبرميل وهو أكبر مكسب بالنسبة المئوية خلال منذ 22 يونيو 1998. ولاحقا، زاد العقد إلى 59,54 دولارا للبرميل بزيادة 4,69 دولارات أو 7,88٪.

وفي هذا السياق، قال الأمين العام لمنظمة أوبيك محمد باركيندو، إن السعودية عملت مع عملائها من المشترين بكل حرفية لمدة طويلة جدا وهي رائدة في هذا المجال.

وأضاف: «لا أتوقع أن يسعى المشترون لأسواق أخرى بعد ما حدث وبعد التعامل الطويل الذي جمعهم مع السعودية».

فيما يتعلق بالدعوة لاجتماع أوبيك بلس قال باركيندو: «حتى الآن لا يتطلب الأمر اجتماعا عاجلا لأوبيك+ وأرامكو تتواصل معنا وتقدم تقارير بشكل يومي لتحديد حجم الخسائر والمدة لإعادة الوضع لسابق عهده وهم يتعاملون بشفافية كاملة معنا لكن الوضع العام لم يدخل حيز الذعر حتى الآن».

وقال: «نتابع الأوضاع في السعودية بكل قلق لكن كلنا ثقة في السعودية بأنها قادرة على مواجهة هذا التحدي، المملكة تقول إنها تسعى للتأكد من أن توفير الموارد النفطية المطلوبة عالميا وذلك من خلال تعويض النقص من احتياطيهم النفطي لذلك فإن الموقف تحت السيطرة وتنتظر تقارير أرامكو».

وأشار باركيندو إلى أن اختلاف جودة النفط هو أمر طبيعي في هذه المواقف والسعودية في تواصل معنا إن كان هناك حالة طوارئ تتطلب المساعدة إلا أن الوضع تحت السيطرة. وقال: أنا متواجد في بغداد والحكومة العراقية أكدت التزامها بالاتفاق الذي قامت به قبل عدة أيام ولن يتغير شيء بشأن التزامهم بخفض توفير النفط، وتركيزنا الحالي ينصب على المحافظة على توفير احتياجات النفط للسوق العالمي».

من جهته، أعلن وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي ومصادر أخرى أن أوبيك تقيم تأثير هجمات على منشآت نفطية سعودية على سوق الخام، مضيفة أنه من السابق لأوانه اتخاذ أي إجراء لزيادة الإنتاج أو عقد اجتماع للمنظمة.

وقال مصدر في أوبيك إن نطاق أي تحرك لأوبيك لدعم الإمدادات بدون السعودية سيكون محدودا. وتمتلك السعودية، أكبر منتج في أوبيك، الجزء الأكبر من طاقة الإنتاج غير المستغلة.

غير أن أعضاء آخرين مثل الإمارات والكويت والعراق لديهم طاقة فائضة 940 ألف برميل يوميا يمكن طرحها في السوق، بحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية.

وتفيد البيانات بأن معظم تلك الكمية في الإمارات والكويت وتبلغ 620 ألف برميل يوميا.

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أثناء زيارته لمعامل أرامكو (رويترز)

عبدالعزيز بن سلمان يتفقد معامل «أرامكو» في أبقيق

تفقد وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، يرافقه الأمير أحمد بن فهد بن سلمان نائب أمير المنطقة الشرقية، معامل شركة أرامكو السعودية في أبقيق، التي تعرضت لهجمات إرهابية، نتج عنها حرائق تمت السيطرة عليها.

وعقد وزير الطاقة بحضور نائب أمير المنطقة الشرقية اجتماعا مع رئيس مجلس إدارة شركة أرامكو السعودية ياسر الرميان، ورئيس الشركة وكبير التنفيذيين م. أمين الناصر، وعدد من المسؤولين.

وبحسب وكالة الأنباء السعودية «واس»، فقد جرى خلال الاجتماع بحث آخر التطورات التي حصلت نتيجة هذا الهجوم الإرهابي، مؤكدين أنه لم ينتج عن هذا الهجوم أي أثر على إمدادات الكهرباء والمياه من الوقود، أو على إمدادات السوق المحلية من المحروقات، كما لم ينجم عنه أي إصابات بين العاملين في هذه المواقع.

النفط قد يتجاوز 75 دولاراً

رويترز: قال جولدمان ساكس إن توقفا في الإنتاج لمدة تتجاوز 6 أسابيع بسبب الهجوم بطائرات مسيرة على منشأتي نفط سعوديتين مطلع الأسبوع الجاري قد يجعل سعر خام برنت يتجاوز 75 دولارا للبرميل، رغم أن مدى تأثير الهجوم لم يتحدد بعد.

وأضاف البنك أن تعطل الإنتاج لهذه المدة في ظل المستويات الحالية لن يؤدي إلى زيادة أسعار خام برنت فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى السحب من الاحتياطات البترولية الاستراتيجية «بكميات كبيرة بما يكفي لسد مثل هذا العجز لعدة أشهر وجعل الأسعار على مستوياتها الحالية».

من جهة ثانية، استبعد بنك باركليز في مذكرة أمس أن تقلص الهجمات على منشآت نفطية سعودية الصادرات النفطية للمملكة على نحو كبير، إذ إنه بحوزتها مخزون يضم كمية كبيرة من النفط الخام والمنتجات البترولية.

وتوقع باركليز أيضا أن تتطلع الأسواق لما بعد الاضطرابات على المدى القصير، إذ من المتوقع أن يتجاوز نمو الإمدادات من الدول خارج منظمة أوبيك وتيرة نمو الطلب مجددا العام المقبل.

وأضاف أن الواقعة «قد تظل تفاقم العجز على المدى القريب في الأرصدة بسوق النفط وتقلص الأريحية في المخزونات والطاقة الفائضة التي تلعب دورا مهماً في تشكيل الأسعار».

الذهب يرتفع 1٪

قفز الذهب 1٪ خلال تعاملات أمس، إذ أدت الهجمات على منشآتي نفط في السعودية للعزوف عن المخاطرة وعززت الطلب على المعدن الأصفر الذي يعد ملاذا آمنا، بينما ينتظر مستثمرون دلائل بشأن التيسير النقدي من اجتماعات لبنوك مركزي رئيسية هذا الأسبوع.

وارتفع الذهب 1٪ في المعاملات الفورية إلى 1503,60 دولارات للأوقية (الأونصة)، بينما نزلت الأسعار 1,2٪ في الأسبوع السابق نتيجة آمال بنهاية قريبة للخلاف التجاري بين الصين والولايات المتحدة. وزاد الذهب في العقود الآجلة الأميركية 0,8٪ إلى 1511,40 دولارا للأوقية.

ارتفاع عملات مصدري النفط والملاذات الآمنة

ارتفعت العملات المرتبطة بسعر النفط خلال تعاملات أمس بعد الهجوم على منشآت تكرير في السعودية ما أدى لاضطراب إمدادات الخام العالمية، حيث زاد الين الياباني والفرنك السويسري مع سعي المستثمرين القلقين إلى ملاذ آمن.

وصعدت الكرونة النرويجية 0,7٪ ثم استقرت عند 8,964 كرونات مقابل الدولار مرتفعة 0,3٪ فقط خلال الجلسة كما زادت بنفس النسبة مقابل اليورو.

وزاد الدولار الكندي 0,2٪ إلى 1,3259 دولار كندى للدولار الأميركي وكذلك الروبل الروسي.

وكان أداء عملات الدول المستوردة للخام مثل تركيا والهند ضعيفا ولكن رد فعل أسواق العملة كان محدودا.

وتقدم الين الياباني وهو الاختيار المعتاد للمستثمرين الذين يبحثون عن ملاذ في ظل ضبابية السوق. وزاد الين 0,2٪ إلى 107,85 ين مقابل الدولار.

هبوط الأسهم الأوروبية على خلفية الهجمات

هبطت مؤشرات الأسهم في الأسواق الأوروبية أمس مع تراجع المستثمرين في الإقبال على المخاطرة وعلى خلفية الهجمات الأخيرة على مرافق نفطية تابعة لأرامكو.

وجاء في وسائل إعلام محلية بريطانية أن أسهم قطاع الطيران انخفضت، إذ هبطت أسهم رايان إير القابضة وإير فرانس وإيزي جت بنسبة أكثر من 4٪، فيما هبطت قيمة المؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0,5٪، مع تراجع الأسهم الألمانية الحساسة لقضايا التجارة بنسبة 0,6٪، وتسجيل مؤشر «فايننشال تايمز 100» البريطاني أقل الخسائر، حيث تراجعت قيمته بنسبة 0,07٪، مدعوما في ذلك بارتفاع في قيم أسهم شركتي النفط الكبيرتين: بريتش بتروليم وشل.

خلال يوليو الماضي وذلك في أعقاب رفع الحد المسموح للقروض إلى 25 ألف دينار

«الوطني»: القروض الاستهلاكية لأعلى مستوى في 5 سنوات

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الإنفاق الاستهلاكي شهد نموا قويا فاق التوقعات حتى الآن في الربع الثالث بما يتماشى مع تزايد نمو القروض واستقرار مناخ الاقتصاد الكلي وتحسن سوق العمل، هذا بالإضافة إلى ارتفاع سعر برميل النفط لما يقارب 60 دولارا، متوقعا أن تستمر تلك العوامل خلال الفترة المتبقية من العام الحالي بما يساهم في تعويض ضعف وتيرة نمو الأجور ويؤدي في نهاية الأمر إلى الحفاظ على مستويات مشجعة للإنفاق الاستهلاكي.

وأضاف التقرير ان مؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي سجل نموا بنسبة 3,3٪ على أساس سنوي خلال الربع الثالث (حتى أغسطس) من 2019 متخطيا المتوسط البالغ 1,9٪ و1,4٪ المسجل في الربعين الثاني والأول على التوالي، حيث يتماشى تحسن أداء الإنفاق مع الزيادة الملحوظة في القروض الاستهلاكية خلال النصف الأول من العام الحالي.

كما تظهر بيانات بنك الكويت المركزي نمو معاملات أجهزة نقاط البيع والسحب النقدي باستخدام أجهزة السحب الآلي بنسبة 4٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من 2019، مما يدل على أن التباطؤ الذي استمر منذ أوائل 2018 قد أوشك على النهاية.

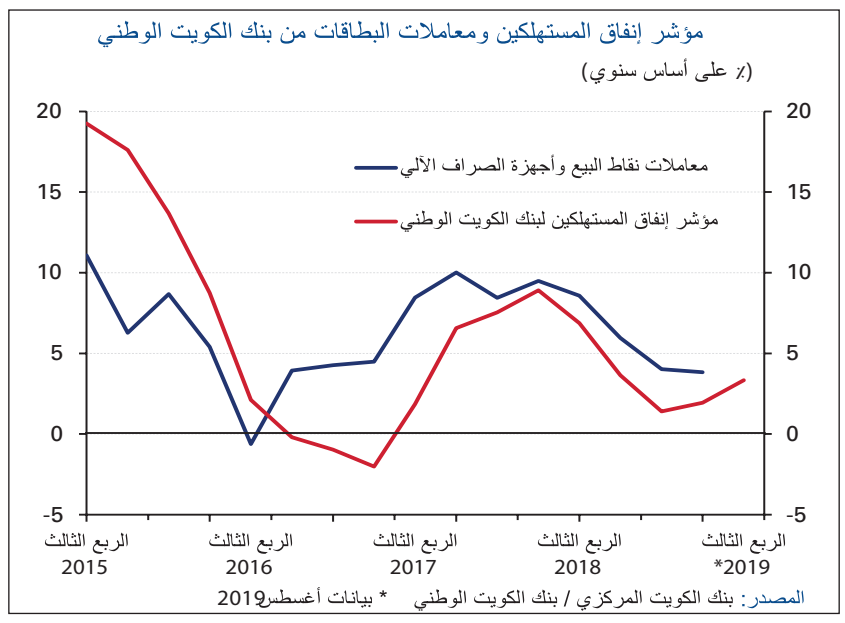

المصدر: بنك الكويت المركزي / بنك الكويت الوطني * بيانات أغسطس2019

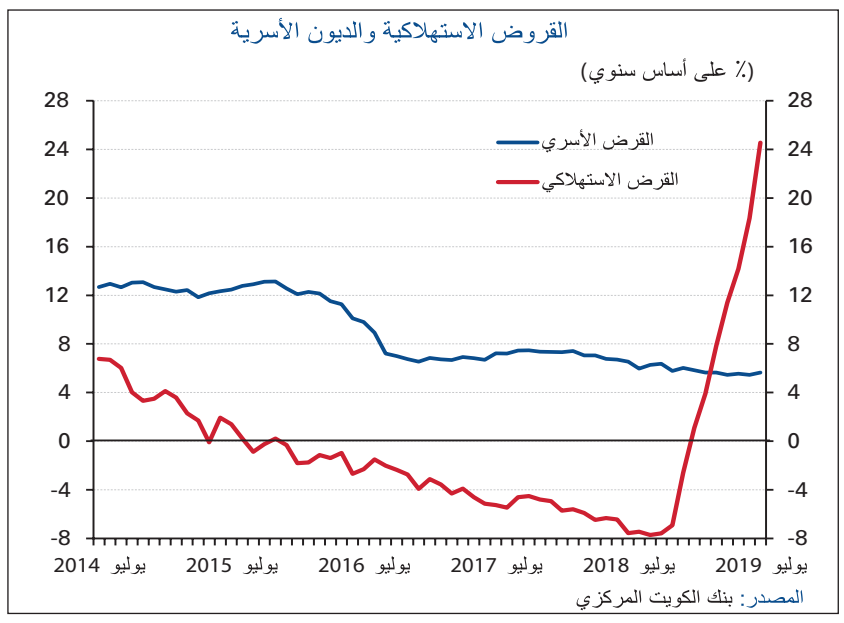

المصدر: بنك الكويت المركزي

ارتفاع الإقراض الاستهلاكي

وأوضح التقرير ان التوقعات المتعلقة بالإنفاق ومن ضمنها الارتفاعات القوية التي شهدها الإقراض الاستهلاكي تحسنت في الآونة الأخيرة. وتسارعت وتيرة نمو القروض الاستهلاكية إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ أكثر من 5 أعوام لتصل إلى 24,5٪ على أساس سنوي في يوليو مقابل 18,4٪ على أساس سنوي في يونيو.

ويأتي هذا النمو القوي للإقراض الاستهلاكي، بعد تراجعه على مدار عدد من السنوات الماضية، بدعم من تخفيف بنك الكويت المركزي للقيود التنظيمية على القروض الاستهلاكية (رفع الحد المسموح به إلى 25 ألف دينار مقابل 15 ألف دينار كويتي سابقا).

ونتوقع أن يستمر نمو القروض الاستهلاكية في دعم مستويات الإنفاق خلال الأشهر المقبلة.

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الائتمان الاستهلاكي، إلا أن نمو القروض الشخصية بصفة عامة - والذي يتضمن قروضا لشراء العقارات السكنية - قد واصل تراجعه التدريجي إلى 5,4٪ على أساس سنوي في يونيو مقابل 5,8٪ في بداية العام. وتمثل القروض الاستهلاكية أقل من 10٪ من إجمالي القروض الشخصية، وبالتالي فإن النمو الذي تم تسجيله مؤخرا لا يعني بالضرورة أن يكون له تأثير كبير على إجمالي أعباء القروض الشخصية.

توظيف الكويتيين والوافدين

وأوضح التقرير ان تحسن معدلات التوظيف يساهم أيضا في دعم آفاق الإنفاق الاستهلاكي، حيث استقرت معدلات توظيف العمالة الوطنية في الربع الأول من 2019 عند مستوى 4,2٪ على أساس سنوي ولم يطرأ عليها أي تغيير مقارنة بالربع السابق. وما زالت تعيينات القطاعين العام (4,3٪ على أساس سنوي) والخاص (+3,6٪ على أساس سنوي) تساهم في تعزيز معدلات توظيف المواطنين الكويتيين، بما يعكس الجهود المتواصلة لتطبيق سياسات التكويت. وتظهر أحدث البيانات استقرار نمو تعيينات الوافدين كما بنهاية 2018، بارتفاع بلغت نسبته 4,3٪ لتصل بذلك إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ عامين.

أجور المواطنين والوافدين

وعلى النقيض من ذلك، ما يزال نمو الأجور ضعيفا وقد يستمر في التأثير سلبا على الإنفاق، إلا أن متوسط الأجور الإجمالي قد تعافى قليلا في الربع الأول بنسبة 1,4٪ على أساس سنوي مقابل 1٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من 2018. وقد أدى هذا التعافي إلى تحسن متوسط أجور المواطنين الكويتيين من 0,7٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من 2018 إلى 1,2٪ على أساس سنوي في الربع الأول من 2019. وفي المقابل، استقر معدل نمو أجور الوافدين دون تغيير عند مستوى 2,4٪ على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها.

وفي حين تبدو معدلات نمو العمالة الوطنية والوافدة مواتية بصفة عامة، إلا أن التوجهات العامة للتعداد السكاني تظهر انخفاضا في عدد الوافدين غير العاملين، أي أفراد أسر الوافدين، حيث تشير أحدث البيانات (ديسمبر 2018) إلى تراجع عدد أسر الوافدين بنسبة 1,3٪ في ظل زيادة الرسوم المفروضة مثل التأمين الصحي والمصاريف المدرسية وخفض الدعوم السابقة، هذا بالإضافة إلى بعض الضغوط للحد من أعداد الوافدين. ومن شأن هذا التراجع في أعداد أسر الوافدين أن يساهم في وضع المزيد من الضغوط على الاستهلاك بما يدفعه إلى الانخفاض نظرا لارتفاع توجهاتهم الاستهلاكية.

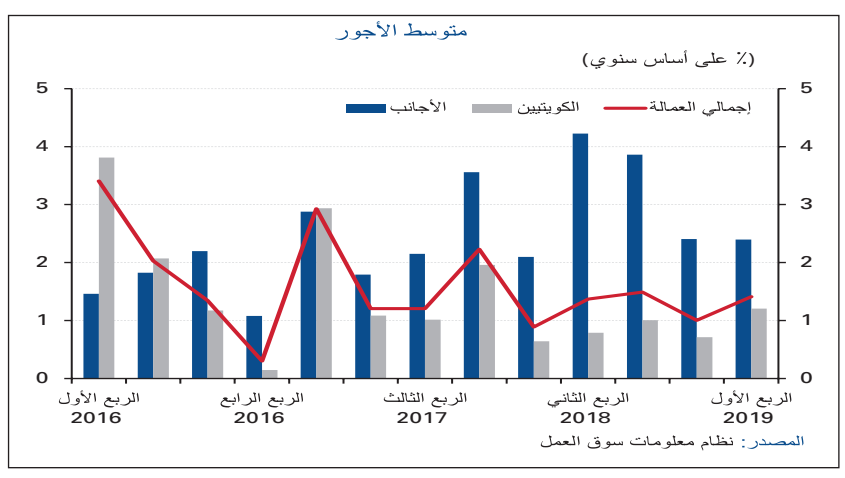

المصدر: نظام معلومات سوق العمل